وزارة المالية
رئيس الإدارة المركزية
لحسابات الحكومة

كتاب دورى رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩

ورد بالتقرير السنوى للجهاز المركزى للمحاسبات بعض الملاحظات عن نتائج فحص حساب ختامى موازنة الجهاز الإدارى للدولة عن السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وكذلك التوصيات التى طلب الجهاز المركزى للمحاسبات إتباعها وقد تضمن التقرير المخالفات التالية:-

أولاً:- تنفيذ عقود الأعمال والتوريدات

١. صرف مبالغ بالزيادة أو بدون وجه حق لبعض المقاولين والموردين وإستحقاق مبالغ طرفهم بسبب الخطأ فى محاسبتهم عن الاعمال والتوريدات المتعاقدين عليها
٢. عدم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال بعض المقاولين والموردين المتقاعسين عن تنفيذ الأعمال أو توريد الاصناف المسنده إليهم فى المواعيد المقررة أو سحب العمل منهم وأستكمالة على حسابهم دون حساب وتحصيل فروق الاسعار وغرامات التاخير والتعويضات والمصاريف الإدارية المستحقة أو تحصيلها بأقل من المستحق ودون مصادرة التأمين النهائى أواسترداد الدفعات المقدمة المسددة لهم علاوة على صورية محاضر الإستلام الابتدائى لبعض الأعمال بغرض الإعفاء من غرامات التأخير المستحقة .
٣. عدم مراعاة الضوابط المقررة بشأن إجراءات الترسية والتعاقد لدى شراء بعض الاصناف وتنفيذ بعض الاعمال
٤. عدم تحصيل التأمين النهائى المستحق عن بعض الاعمال أو تحصيله بأقل من المقرر أو قبول خطابات الضمان عن بعض التأمينات النهائية لا تغطى المدد المطلوبة قانونا فضلا عن عدم تقديم المقاولين لوثائق التأمين ضد المسئولية المدنية أو الحريق أو السطو دون اتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن بالمخالفة لشروط التعاقد .
٥. عدم تحصيل قيمة غرامة عدم تواجد مهندس نقابى للاشراف على مراحل تنفيذ العمليات وكذا الغرامات المقررة على عدم توفير سيارات وعدم تجهيز استرحات و أماكن ملائمة لاعاشة المهندسين المشرفين على الاعمال بالمخالفة لشروط التعاقد

ثانياً :- إظهار مصروفات الموازنة غير ممثلة للواقع بسبب عدم قيام وحدات الجهاز الادارى على تدبير احتياجاتها قبل نهاية السنة المالية بوقت كاف والاتصال بوزارة المالية فى الوقت المناسب حتى يمكن صرف كافة المستحقات المطلوبة خلال السنة المالبية المختصة .

لذا تنبه وزارة المالية بالآتي :-

١- ضرورة الالتزام بأحكام المنشورات والكتب الدورية الصادرة في مجال عقود الأعمال والتوريدات

٢- ضرورة قيام وحدات الجهاز الادارى على تدبير احتياجاتها قبل نهاية السنة المالية بوقت كاف والاتصال بوزارة المالية في الوقت المناسب حتى يمكن صرف كافة المستحقات المطلوبة خلال السنة المالية المختصة مع مراعاة إدراج الاعتمادات اللازمة بمشروع الموازنة في ضوء ما تم صرفة في السنوات المالية السابقة بهدف إظهار الحساب الختامي لموازنة الجهاز الادارى وبالتالي الموازنة العامة للدولة معبراً عن الحقيقة .

وعلى السادة المسئولين بالجهاز الادارى الدوله ووحدات الاداره المحلية بالمحافظات والهيئات العامة والاجهزه المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات ومديري الحسابات ووكلائهم بضرورة مراعاة ما تقدم

في: /١/ ٢٠٠٩

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(مصطفى / وجيه جورجى بولس حنا)

وزارة المالية
رئيس الإدارة المركزية
لحسابات الحكومة

كتـــاب دوري رقـــم (١٠) لســـنه ٢٠٠٩

نظـــرا لما تلاحظ لبنك الاستثمار القومي من أن بعض الجهات تقوم بتحويل جزء مـــن التمويـــل المتاح لها إلى حسابات خاصة ببعض مشروعاتها بالبنوك التجارية سواء عن طريق التحويلات أو سحب الشيكات لصالح تلك الحسابات بالرغم من مخالفة ذلك للتأشيرات العامة لموازنـــة الدولـــة وكذا لنص المادة رقم (٢) مـــن القانون رقم (١٣٩) لسنـــه ٢٠٠٦ م .

لـــذا توجه وزارة المالية نظر كافة الجهات الحكومية إلى ضرورة مراعاة عدم تحويل أيه مبـــالغ من التمويل المتاح لها من بنك الاستثمار القومي إلى البنوك التجارية وفى حالـــة مـــا إذا كانـــت المقاولة لها حوالة حق للبنك التجاري يكتب بين قوسين بجوار أسم البنك المستفيد (أسم المقاول أو المورد المستفيد من الجهة الساحبة ، أو توضيح أنه شيك تحويل مرتبات ... وخلافـــه)

وعلـــى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الإدارة المحليـــة والهيئـــات العامة والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين المـــاليين بالوزارات والهيئات العامة ومديري الحسابات ووكلائهـــم ضـــرورة مـــراعاة مـــا تقـــدم .

فـــي : /٢/٢٠٠٩

رئيـــس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
(محـــاسب / وجيه جورجى بولس حنا

وزارة المالية
رئيس الإدارة المركزية
لحسابات الحكومة

كتاب دوري رقم (١١) لسنة ٢٠٠٩
.....

سبق أن أصدرت هذه الادارة المركزية لحسابات الحكومة الكتاب الدوري رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٤ والمتضمن بيان أسماء البنوك المرخص لها بإصدار خطابات الضمان الأبتدائية والنهائية لصالح الجهات الحكومية .

وحيث تضمن كتاب البنك المركزى المصرى رقم ٣/٨٧/٦٤٢ بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٨ أنه تم نقل المركز المشرف على العمل فى مصر (الادارة الاقليمية) لبنك المشرق (فرع بنك أجنبى) من ٢١و ٢٣ شارع شارل ديجول (الجيزة سابقا) برج النيل الادارى الى بلوك رقم ٧٢ (ب) شارع المعهد الاشتراكى هليوبوليس / الميرلاند - حى مصر مصر الجديدة .

لذا توجه وزارة المالية نظر السادة المسئولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديرى الحسابات ووكلائهم بضرورة مراعاة ماتقدم .

فى : /٢/٢٠٠٩

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
(محاسب / وجيه جورجى بولس حنا)